

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الخطاب أو تسييق اللغة في الدّراسات ما بعد البنيوية-قراءة إبستمولوجية-

**Discourse or contextualization of the language in the Post-structural
studies-Epistemological reading**

نعيمة العقريب Lakrib Naima
University M.Mammeri Tizi-Ouzou
naima_hizia11@yahoo.fr
الإيميل: ayakarines@gmail.com

سالمى كريمة Salmi Karima
جامعة مولود معمري- تيزي وزو
ayakarines@gmail.com
المؤلف المرسل: د. كريمة سالمى Salmi Karima

تاريخ القبول: 2019-04-20

تاريخ الاستلام: 2019-01-07

الملخص :

تكرّس مفهوم المحايثة في البنيوية السوسيرية بوصفه المبدأ النظري الأساس، وتبيّن فيما بعد أنّ اللسان لا يمكن أن يوجد خارج الكلام، وأنّ حقيقته تكمن في القيم التي يمنحها إياه المتكلم في سياق معيّن، الأمر الذي يُجيز الفعل التأولي المنوط بالمتلقي، وهذا ما يتضمنه مفهوم الخطاب.

وتسعى هذا الورقة العلمية إلى الوقوف على محدّدات الإطار المعرفي الذي تبلور فيه مفهوم الخطاب بداية من خروج الوصف اللساني من مبدأ المحايثة، وإلى فهم المنطق العلمي الذي جعل منه مفهوما محوريا في اللسانيات المعاصرة. ومن النتائج المتوصل إليها أنّ الخطاب هو المفهوم الذي سجّلت لسانيات الخطاب من خلاله نقلة منهجية نحو تسييق اللغة، وذلك بإعادة تعريفها من حيث آليات اشتغالها.

كلمات مفتاحية: البنيوية، الخطاب، المحايثة، تسييق، لسانيات الخطاب

Abstract:

Enter your abstract here (The concept of immanence is devoted in the Saussurian structuralism as the fundamental theoretical principle, but it turns out that the language can't be outside speech and that its truth lies in the values given to it by the speaker in a particular communicative context, that is which permits the interpretative act of the receiver. This paper tries to identify the epistemological frame in which the concept of discourse has evolved and to understand the scientific logic that made it a central concept in contemporary linguistics. At the conclusion, the discourse is the concept in which discourse linguistics recorded a systematic shift toward language contextualization by redefining it in terms of the mechanics of its work.)

Keywords: Structuralism, Discourse, Immanence, Contextualization, Discourse linguistics.

وتبيّن فيما بعد أنّ الأداء الفعلي للسان جانب جدير بالاهتمام في تفسير الظاهرة اللغوية، وهذا على اعتبار الطابع العملي الذي يُضفيه عليه، حيث إنّ أمر يسمح له بأن ينتقل من كونه نظاما قائما على علاقات مجردة بين وحداته ليكتسب قِيما حقيقية في واقع استعماله أساسها الدلالات التي يمنحها المتكلم لهذه الوحدات وفق معطيات خارجة عن اللغة أو السياق، ويقتضي استيعابها فعلاً تأولياً منوطاً بالمتلقي في إعماله للسياق، وهو ما يتمحور حوله مفهوم الخطاب.

1. مقدمة:

جسّدت اللسانيات البنيوية المشروع النظري الذي وضعه فريدناند دي سوسير لعلم اللغة، وكان فصله بين اللسان والكلام منتطقاً منهجياً للسانيات اللسان، هذا اللسان الذي حدّده على أنّه بنية مغلقة مكتفية بذاتها، وللكشف عن حقيقته يكون من الحصيف في نظره تحليل بنيته الداخلية دون النظر في العوامل الخارجة عنها، وتكرّس بذلك مفهوم المحايثة L'immanence الذي يُعدّ المبدأ النظري الأساس في البنيوية السوسيرية. وقد أفضى الطابع التجريدي الذي ميّزها إلى ضيق نظرتها إلى اللغة،

وهذا بعدما أقرّ دي سوسير بوجود معرفة الدّارس اللساني لمهامه.

وبالفعل فإنّ علم اللسان الحديث قد سجّل قطعة مع البحث اللساني القديم بأنّ أسّس لمبادئ علم جديد واضح المعالم حيث إنّ الهدف الذي يحدّده اللساني لنفسه « ليس إيجاد صفات تصف بشكل مؤكّد ما "تفعله الكلمات" أو "من أين يأتي المعنى"، ولكن هو بناء "موضوع نظري" بناء حقيقياً يكون مؤسساً "لعلم"». ¹ وإنّ المبادئ التي قامت عليها لسانيات اللسان جعلت منها مجالاً علمياً تجريبياً، سمح بالنظر إلى اللغة من حيث هي موضوع علم يسعى إلى الكشف عن ظواهرها بواسطة جهاز مفاهيمي دقيق، وبالصرامة التي يقتضيها العلم.

حدّدت لسانيات دي سوسير موضوعها الحقيقي والوحيد، في اللغات البشرية الطبيعية في قيامها على تصوّر ما للعالم من خلال عملية أساسية تتمثّل في تصنيف معطياته، إذ «إنّ اللسانيات مثل اللغة ذاتها، تجسّد بالتزامن وظيفتي تشكيل العالم وبنائه، وذلك دون أن يكون التمييز بين المجالين أمراً ممكناً بالفعل، وحتى دون أن يكون أمراً مأمولاً». ² هذا، وكانت لسانيات القرن العشرين بحق شاهدة على تحوّل معرفي في مجال علم اللغة وعلم الأدب على أساس ما رسمه دي سوسير من معالم دراسة اللغات البشرية في إطار علم جديد موضوعه إنّما هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، ويتعلّق الأمر بما عُرف باللسانيات السوسيرية.

يحمل كتاب "دروس في اللسانيات العامّة" مشروعاً علمياً يتعلّق ببناء نظرية تفسّر حقيقة اللغة البشرية الطبيعية، ومنطلقه المنهجي هو استبعاد كل الاعتبارات غير اللغوية الخارجة عن أنظمة اللغات، ومن هذه الزاوية نتحدّث عن قيام علم يختصّ بدراسة العلامة اللغوية دون غيرها من العلامات، وتمثله اللسانيات كجزء من علم أشمل وأوسع هو علم العلامات الذي تمثله السميولوجيا التي قال عنها دي سوسير أنّها علم غير موجود بعد لكن يحقّ له أن يوجد، وفي هذا الموضوع يسعنا القول إنّ علم العلامات اللغوية هو العلم الذي دخل إلى دائرة العلوم ليضاهي العلوم الأخرى.

وفي ضوء التراكم المعرفي الذي تشكّل في هذا المجال نعتقد أنّه من الجدير إعادة طرح إشكالية الصحافة العلمية فيما يخصّ الخطاب، والتساؤل عن أهميته وكيفية تجذّره في النسق العلمي المتبني في تحليل المدوّنات اللغوية والأدبية على حدّ السواء. ونفترض في ذلك أنّه المفهوم الذي تجسّد من خلاله تصوّر جديد للغة من حيث كونها آلية تواصلية بالدرجة الأولى يتمّ تشغيلها وفق علاقة خطابية محدّدة بين المتواصلين.

ومما تهدف إليه هذه الورقة العلمية الوقوف على المسار المعرفي الذي عرفه مفهوم الخطاب في ما بعد البنيوية السوسيرية، وقد ارتأينا معالجة هذا الموضوع بإتباع منهجية أملت الإشكالية المطروحة، وتتعلّق برصد أهم المؤشرات التي أفضت إلى بروز مفهوم الخطاب في علاقتها بالتحوّلات التي طرأت على التفكير اللساني، وهذا انطلاقاً من ظهور بوادر التحليل الجملي مع إدراج البناء النصّي في محور البحث اللغوي إلى جعل من سياق إنتاج اللغة جانباً أساسياً في ماهيتها.

2. اللسان في ظل البنيوية السوسيرية :

اقتربت النظرة البنيوية للغة بمفهومها كبنية مغلقة مكتفية بذاتها، وشكّلت من هذه الناحية موضوع علم اللسان الحديث كما تصوّره فرديناند دي سوسير، وذلك وفق المنهج البنيوي الذي ارتآه للوصف اللساني، وهذا على اعتبار أنّ حقيقة اللغة في تصوّره قائمة في بنيتها الداخلية وأنّ لا أهمية للمعطيات الخارجة عنها، الأمر الذي يُحيل على مبدأ المحايثة الذي تبلورت وفقه لسانيات اللسان، ويتحدّد على أساس ذلك مفهوم اللغة كنظام من العلاقات الداخلية بين الوحدات اللغوية في مستوياتها المختلفة : الصوتية، والصرفية والتركيبية، وهذا ما يمثل في نظر دي سوسير حقيقة الظاهرة اللغوية الجديرة بأن تُشكّل موضوع علم.

وتبقى اللسانيات البنيوية في طابعها التجريدي تجسّيداً للمشروع السوسيري الذي كان يهدف إلى إرساء مبادئ علم لساني قائم الذات، وتكمن غايته في تقديم وصف لجميع اللغات وتحديد القوى الكامنة فيها، وكذا التعريف بنفسه (هذا العلم) أمام العلوم الأخرى، ممّا يسمح له بتحقيق استقلاليتها عنها،

بينما الكلام ظاهرة تحدث على مستوى استعمال الفرد للغة، وقوامه المادة التي يتلقاها مباشرة، ويبقى حسب دي سوسير جانباً عرضياً في الدراسة اللسانية.

أفصى هذا التمييز الأساسي بين اللسان والكلام في اللسانيات السوسيرية إلى الفصل النظري بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام، وقد أوضح إ. بنفنيست E. Benveniste البعد الهام لهذا التمييز، في قوله: «إنهما في الحقيقة فضاءان مختلفان، وإن كانا يتعلّقان بالواقع نفسه، ويُفضيان إلى علمين لسانيين مختلفين، فإنّ مساريهما يلتقيان في كل وقت. فهناك من ناحية، اللسان كمجموعة الأدلة الشكلية التي يتم استخراجها وفق إجراءات صارمة مرتبة وفق أصناف ومركبة في شكل بنى وأنظمة؛ ونجد من ناحية أخرى تجليات اللسان في التواصل»⁴.

وعلى الرغم ممّا يبدو في هذا الكلام من أنّ الدّارس اللساني يتواجد دائماً إزاء الظاهرة نفسها، وهي ظاهرة اللسان في وضعين مختلفين كنظام شكلي وكاستعمال فعليّ إلا أنّ فكرة بنفنيست تُثير جانباً حقيقياً في تمييز دي سوسير بين اللسان والكلام مع بقائهما ضمن ثنائية واحدة، ويتعلّق الأمر بكون اللسان من حيث هو شكل لا يُمثّل مادة للملاحظة المباشرة، ولا يُمكن أن نلمسه إلاّ من خلال ما يتجلّى من كلام، ولكن تقتضي الصرامة العلمية الإبقاء على المبدأ النظري التي تبنّاه دي سوسير، والذي جعل من الطابع التجريدي جانباً أساسياً في ماهية علم اللسان.

ويبقى موضوع اللسانيات الوحيد هو اللسان، وإنّ التقى بظاهرة الكلام في كلّ ما يتعلق بالوصف والتحليل اللساني المباشر كمادة للتحليل، ولا يمكن الوصول إلى لسان جماعة لغوية معينة إلاّ باعتبار عدد كبير من مظاهر الكلام لدى أفرادها. وعلاوة على ذلك، فإنّ الظاهرة الكلامية في مفهوم دي سوسير تنفرد بطابعها الإبداعي، إذ «إنّ السّمة الإبداعية في اللغة قد أقصيت من اللسان كمجال للأدلة وقواعد اشتغاله التي يتمّ نقلها كإرث، وهي مستودعة في الذاكرة حيث يتمّ انتقاؤها : وبالنسبة له، فإنّ الطابع الإبداعي هو أساساً نتيجة فعل الكلام، وهو مجال الحرية حيث لا توجد قواعد»⁵. وفي هذه الوضعية لا تتجلى خصائص اللسان فقط من حيث التنظيم والتركيب بالذات، وإنّما تبرز كذلك خاصية أساسية من خصائص الكلام، ويتعلّق الأمر بكونه عملية اختيار حرة لمكونات اللسان وفق ما

قدّم دي سوسير تصوّره للدراسة اللسانية من خلال مجموعة من الثنائيات Les dichotomies، هي عبارة عن الدعائم المزدوجة التي تُمثّل مبادئ لسانية، منها ما يتعلّق بطبيعة اللسان كموضوع الوصف اللساني؛ ومنها ما يتعلّق بكيفية تناول الظاهرة اللغوية بالتحليل. وأضحت هذه الثنائيات مفاهيم اللسانيات البنوية، فتحدّث عن اللغة في جانبها: اللسان Langue والكلام Parole، وميّز بينهما من حيث المبدأ النظري الذي اقتضى استبعاد اللغة Le langage من موضوع علم اللسان لأنها في تصوّره متعدّدة الأبعاد، فهي فيزيولوجية، ونفسية وفيزيائية، ويصعب بالتالي ربطها بميدان معيّن، كما لا يمكن تحديد مقوماتها ووحداتها.

ورأى أنّ اللسان هو الموضوع الأنسب للدراسة اللغوية العلمية، فاعتبره معياراً لبقية مظاهر اللغة، وهذا بالنظر إلى طبيعته النظامية من حيث خضوع وحداته لتنظيم محدد وكذا إمكانية ضبط عناصره، وعلى هذا فقد ميّز بين اللسان واللغة قبل أن يميّز بين اللسان والكلام. واللسان بالنسبة له شيء متميّز عن اللغة لكنه يبقى جزءاً أساسياً منها، ويحدّده على أنّه رصيد موجود في أذهان الأفراد المنتمين إلى الجماعة اللغوية نفسها، فهو عبارة عن نظام عن الأدلة اللغوية يوجد في صورة مخزون ذهني لدى كل فرد منهم بحكم انتمائه إلى هذه الجماعة، وهو القائل: «اللسان هو رصيد يستودع في الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع واحد بفضل مباشرتهم للكلام وهو نظام نحوي يوجد وجوداً تقديرياً في كل دماغ أو على الأصح في أدمغة المجموع من الأشخاص لأنّ اللسان لا يوجد كله عند أحد منهم بل وجوده بالتام لا يحصل إلاّ عند الجماعة...»³. وبهذا فهو يُشكّل الوضع المشترك بين أفراد الجماعة الواحدة، ويكوّن بذلك الحدث اللساني الاجتماعي، إذ إنّ بعدم معرفة الفرد للنظام اللغوي، أي كيفية تحرك الوحدات في اللسان، يبقى الفرد خارج الحدث الاجتماعي التواصل.

أما الكلام في نظر دي سوسير، كوجه ثانٍ لثنائية اللسان / الكلام، فهو فعل ملموس خاضع لإرادة الفرد، إذ هو عبارة عن تأديته للسان تأدية فعلية تلبيّة لحاجاته التعبيرية، ومن ناحية أخرى هو تجسيد للمعرفة بأنظمة اللغات فيما يُنجزه الفرد المتكلم من تركيبات مختلفة ضمن الوضع المتفق عليه، إذ إنّ اللسان وضع مشترك يُؤدّي تأديات مختلفة باختلاف الأفراد؛

الجملة كالباحث ل. هيلمسليف L. hjelmslev. إلا أن تحليلاته للغة بقيت على العموم في إطار قواعد الجملة. ولم يتغير نمط هذه الدراسات إلا مع بروز اتجاهات أخرى في التحليل اللساني، مثلها كمثل من لسانيات النص واللسانيات الوظيفية. ومع أعمال هاليداي وفان ديك بدأت تظهر بوادر لسانيات جديدة متجاوزة للجملة نحو تحليل الخطاب أو النص. وأصبح الخطاب عبارة عن بنية عضوية منسجمة وكتيكة أو جملة نصية كبرى يمكن أن يتم التعامل معها مثلما يتعامل مع الجملة اللسانية، فظهرت دراسات ذات توجه بنوي توليدي قامت على بديهية التماثل بين التنظيم اللساني للجملة وتنظيم النص.⁷ وبعدها كان الاهتمام بالنص باعتباره خطاباً يتأسس على بنية كتيكة، وكان ذلك بغض النظر عن نوع هذا الخطاب، شفويا كان أو كتابيا.

وقد أثارت هذه الدراسات إشكاليات عدة فيما يخص أبعاد النص وخصائصه كما حدث نوع من الالتباس بين مفهومي النص والخطاب سواء في الثقافة الغربية أو حتى لما انتقلت تلك الآراء النقدية إلى الثقافة العربية عن طريق الترجمة، ولكن على العموم يرى الدارسون أنه يغلب استخدام مصطلح "النص" في أوروبا بينما يغلب استخدام مصطلح "الخطاب" في التقليد الأنجلو سكسوني، ولكن لم يتم بشكل قطعي وحاسم الفصل بين النص والخطاب، وظل التداخل والاشتباك قائما بين هذين المصطلحين،⁸ وإلى جانب ذلك يدخل الخطاب في سلسلة من التقابلات منها:

- خطاب/جملة: حاول هاريس تقديم الخطاب كمتوالية من الملفوظات ذات علاقات معينة
- خطاب/ لغة: تعتبر اللغة نظاما مشتركا بين أفراد الجماعة اللغوية، بينما الخطاب هو استعمال محدد لهذا النظام.
- خطاب/ ملفوظ: إذا نظرنا إلى النص من حيث بناؤه اللغوي فهذا يجعل منه ملفوظا أما لو نظرنا في الدراسة اللغوية لظروف إنتاج هذا النص، فهذا يجعل منه خطابا حيث يرتبط الخطاب بظروف إنتاج معينة.⁹

يُحقق إفادة ويولي حاجة تعبيرية معينة، ويكون المتكلم دوما في وضعية إجراء اختيارات وفق هاتين الغايتين من جملة ما يقترحه اللسان من إمكانيات القول.

هذا، ويخضع الكلام في المنظور البنيوي للترابط الأفقي بين وحدات اللغة على المستوى التركيبي وفق ما يسميه دي سوسير بالعلاقات السياقية Rappports syntagmatiques والقائمة على مبدأ تسلسل وحدات اللغة في أنساق خطية، حيث لا يمكن تحديد قيمة أية وحدة إلا باعتبار علاقاتها بالوحدات الأخرى، وتشكل هذه الأنساق حسب قواعد تركيبية لا بد من مراعاتها لتحقيق الإفادة، كما يجري المتكلم عدة اختيارات فيما يخص مكونات الجملة من وحدات المستوى الأول (المونيمات) أو وحدات المستوى الثاني (الفونيمات)، والتي يمكن أن تنوب عن بعضها وتؤدي الدور نفسه في مدرج الكلام، فيتّم الترابط بينها من خلال نوع آخر من العلاقات هي العلاقات الترابطية Rappports paradigmatiques، وعلى أساسها تنشأ في الذهن ما يُسمى بالسلاسل الترابطية التي تصنف بموجها الوحدات اللغوية، وتوافق كل سلسلة نوعاً محدداً من العلاقات بين الوحدات تبعاً لعامل مشترك بينها.

ويمكن التساؤل في هذا الموضوع عما حدّده دي سوسير كمفهوم للتركيب اللغوي، والذي يُفترض أن يكون عملاً فردياً يجسّد عملية تصريف المتكلم في اللسان الذي يمتلكه من حيث كونه أدوات، وهو يُعترف بأنّه في مجال التركيب لا يوجد حدّ فاصل بين حدث ظاهرة اللسان كعلامة على استعمال جماعي وبين حدث الكلام، الذي يكون بحسب الحرية الفردية.⁶ ويتم هذا عن مرونة النظام اللغوي أثناء تشغيل الفرد المتكلم له في سياق الاستعمال وفق حاجاته التبليغية، الأمر الذي يحول اللغة من شكلها المجرد إلى ظاهرة حيّة تحدث في زمان ومكان معينين. وهذا إلى جانب كونها ظاهرة لا يمكن أن تُعيد نفسها بالشكل ذاته، وهذا بالنظر إلى ارتباطها بظروف إنتاجها التي لا يمكن أن تتكرّر بالصورة نفسها.

3. من الجملة إلى النص:

لم تخرج الدراسات اللسانية في المرحلة البنيوية لمدة طويلة عن إطار الجملة، وكان هذا في المنظور الوظيفي والتوزيعي، رغم إشارة بعض الدارسين إلى مستوى فوق

المقاربة المعجمية أو الدلالية، وتتمحور حول التأويل الاجتماعي – السياسي للخطاب.

2. بالنسبة للتقليد التوليدي يتعارض تحليل الخطاب مع تحليل الجملة، فيكون السعي إلى إقامة أنحاء للخطاب على غرار أنحاء الجملة، ويتوافق هذا المجال مع مفهوم علم اللغة النصي.
3. بالنسبة للتقليد الأنجلو سكسوني فإنه يرتبط فيه تحليل الخطاب بتحليل الحوار (المخاطبة).

وهكذا، تتعدد مفاهيم الخطاب من خلال تعدد مجالات تحليله واتجاهاتها، ولهذا قد تتداخل أحيانا التعريفات أو تتقاطع وتكمل بعضها البعض، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن تحديد اتجاه الاشتغال على الخطاب يكون وفق طرح أسئلة منها:

لماذا هذا التعريف؟ ما هي الأدوات والإجراءات المناسبة؟ وإلى ماذا ينبغي الوصول وكيف؟¹²

وقد اهتم فان ديك بعلم النص حيث حاول أن يدرس الدرجة التي تستطيع بها النصوص أن تختلف فيها بنية ووظيفة، ويعد علم النص ميدانا واسعا يتجاوز إطار الأدب لأنه لا يهتم فقط بالنصوص الأدبية، بل يدرس عبارات اللغة في كليتها، وكذلك بتحديد العلاقات الموجودة بين النص والسياق، فهو يفتح على عدة علوم، بالإضافة طبعا إلى العلوم اللسانية والأدبية من مثل علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والفلسفة .. الخ،¹³ وفي ضوء ذلك يدخل تحليل اللغة مجالا مغايرا يتسع فيه إلى الوحدات الأكبر من العبارة أو الجملة. وإن الخطاب واقعة لغوية منطوقة أو مكتوبة لا يمكن إدراك دلالاته إلا من خلال الإلمام بالعلاقات المتبادلة بين مكونات وأجزاء هذا الخطاب بوصفها كلاً ونسقا ونظاما، ويفترض الخطاب مخاطبا ومخاطبا، وهو مجموعة مترابطة من الجمل والنصوص، فالخطاب إنجاز واستعمال للغة في خضم التبادل والتواصل والتفاعل الاجتماعي بين الناس،¹⁴ فالخطاب باعتباره كلاما يؤدي في وضعية تواصلية محددة يتطلب إنجازا توافر عناصر ضرورية لتحقيق الغاية منه، ويكتمل بثلاثة أطراف هي:

- المرسل (المتكلم – المتلفظ)
- الرسالة (النص/الخطاب، التلفظ)
- المرسل إليه (المتلقي – المستقبل - المتلفظ إليه)

ويعتبر اللسانيون المعاصرون أن أبحاث إ. بنفيسست في هذا المجال أبحاث رائدة ساهمت إلى حد كبير في بناء معالم اللسانيات المعاصرة، وهذا من خلال ضبطه لمبادئ البحث في الملفوظية Enonciation، وقد طرح إشكاليات تتعلق بالتحديد بعلاقة النشاط التلفظي بطروف تأديته، وبين كيف تقترن الملفوظات المنجزة Les énoncés بالنشاط الذي تُنجز من خلاله، أي عملية التلفظ، والتلفظ، الذي حدده على أنه عبارة عن جريان اللغة بمقتضى فعل فردي، أو الفعل الذاتي في استعمال اللغة.

يتحدث إ. بنفيسست عن التلفظ من حيث هو الفعل الحيوي في إنتاج نص ما، كما نظر إلى الخطاب على أنه الملفوظ، أي « الملفوظ منظور إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل».¹⁰ وقد ركز في دراساته على طبيعة الملفوظات التي تحمل في طياتها علامات إنتاجها كأثر لفعل، وهي التي سماها بالعلامات التلفظية، وتنقل كل من المصطلحات الآتية: التلفظ، الملفوظية، والملفوظ المفاهيم الأساسية التي أقام عليها نظرية التلفظ.

وهكذا يختلف الحديث عن الخطاب وتحليله باختلاف الإطار النظري الذي ينطلق منه الدارسون فأصبح الخطاب وحدة جمالية كبرى قابلة للتوصيف اللساني، وفي هذا يرى ت. فان ديك T.Van Dijk أن البنية النصية هي التي تجعل الخطابات اللغوية مقبولة، وهذه المقبولية تجعلها قابلة للتأويل، فالنص وحدة مجردة لا تتجسد إلا من خلال الخطاب كفن تواصل وتداولي حيث يقول: «لأبد من الإشارة إلى أن الخطاب لا يحلل بوصفه لفظا مستقلا بذاته فحسب، بل بوصفه كذلك تفاعلا موقفيا، أو ممارسة اجتماعية أو نوعا من التواصل في موقف اجتماعي أو ثقافي أو تاريخي أو سياسي محدد».¹¹

ومع بداية السبعينات من القرن العشرين بدأ الدارسون يهتمون بمشكلة الخطاب وتحليل الخطاب، ويلاحظ ج. موشلر J.Moeschler أن تحليل الخطاب هو ضمن ثلاثة مجالات:

1. اهتم تحليل الخطاب في فرنسا بالخارج اللساني بالمعنى التقليدي، أي كل ما يهتم به اللسانيات بالمعنى السوسوري، وقد ركز فيه تحليل الخطاب على

الأمام ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص، ومادما سنتتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد، ونستعمل النصوص المستخدمة بغية وصف الجمل فإننا سنستطيع أن نتكلم عن "قواعد النص"¹⁶. وإنّ العبارات النصية يُنظر إليها بوصفها سلسلة من الجمل المتتابعة تتابعاً منظماً بالدرجة الأولى، ولهذا فإنّ بعض هذه التتابعات تكون مقبولة بينما البعض الآخر لا يكون كذلك عندما تكون غير مفهومة مثلاً، فالقواعد النصية من مهامها تحديد الشروط التي يجب على التتابع أن يملأها لكي يكون مقبولا، ويقدم فإن ديك أمثلة عن بعض التتابعات المقبولة والأخرى غير المقبولة من خلال الجمل التالية¹⁷:

1. ذهب إلى المقهى. تناولت فيه بيرة.
2. تناولت فيه بيرة. ذهب إلى المقهى.
3. ذهب إلى المقهى. الأرض تدور حول الشمس.

إنّ التتابع الأول مقبول حيث نفهم معنى الملفوظ، وينظر إلى هذا التتابع بوصفه التعبير المقبول لعدد معين من الأحداث على عكس ما نلاحظ في التتابع الثاني الذي يبدو غير سليم حيث نصطدم في قراءة الجملة الأولى (تناولت فيه بيرة) بمشكلة مرجع الضمير الظرفي (فيه)، أما بالنسبة إلى التتابع في المثال الثالث فإنّه غير مقبول بالنظر إلى معرفتنا بالعالم حيث لا توجد علاقة بين الجملة الأولى (ذهب إلى المقهى) والجملة الثانية (الأرض تدور حول الشمس)، ففي هذا المثال لا يوجد تماسك، وفي علم النص يُعتدّ بفكرة أنّ تنظيم الملفوظات تنظيمياً لغوياً (التركيب النحويّ السليم) لا يكفي حيث «إنّ أبرز سمات تحوّل البحث النصي أن علم لغة النص لا يقتصر على مجرد تنظيم الحقائق اللغوية فحسب... لا يكتفي باستخراج المعايير التي تحكم العمليات التي تتحقق في المستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، من خلال وصف ظواهر كل مستوى وتحليلها في إطار مناهج تتسم بقدر كبير من الموضوعية النسبية المرنة فحسب، بل تعدت مهمته... إلى تحديد أوجه الاتصال وأطره وشروطه وقواعده وخواصه وأثاره وأشكال التفاعل وعوامله ومظاهره وعلاقته بمعايير النصية»¹⁸.

وهكذا كان النظر إلى النصّ بوصفه حدثاً تواصلياً، وكان التركيز على ماهيته وأحواله وسماته وعلاقاته وتأثيره وتفاعله.. الخ، فبتم تحليل أبنية النصوص لتحديد الخواص العامة التي يجب أن

يقوم المرسل بنقل محتوى رسالته إلى المتلقي في ضوء سنن مشترك بينهما، وإذا كانت الخطابات العادية لا تثير مشاكل على مستوى التداول والتواصل فإنّ الخطاب الأدبي يثير جملة من الصعوبات بسبب الانزياح والتميز والغموض... الذي قد يكتنف مضامينه، حيث يكون المتلقي ملزماً ببذل جهد معتبر في سبيل تأويل النص وفك رموزه وفق المقاصد التي يريد صاحبه تمريرها، ولهذا ينظر إلى النص الأدبي بوصفه إنجازاً لغوياً مفتوحاً على احتمالات عديدة فيما يخص تأويله. ينطوي الخطاب الأدبي - باعتباره ملفوظات لغوية- على جملة من المقاصد المباشرة، وأخرى غير مباشرة أو ضمنية، ويتمّ تناقلها بين المرسل والمرسل إليه قصد تحقيق إفادة معينة. ويكون لازماً على محلّ النص أو مؤوله أن يراعي العناصر الأساسية في عملية تداوله، وهي بالتحديد المرسل والمرسل إليه والسياق.

إنّ السياق الذي يتبلور فيه بناء النص في الزمان والمكان يتشكّل هو بحدّ ذاته من عناصر يعي المتكلم أهميتها في إنجاز عملية التواصل، وما يحتاط منه أكثر هو أن يُسيء المرسل إليه فهم ما يتلقاه من كلام، أو أن يتسبّب هو كملق في سوء فهم لما يرّد به المتلقي عليه. فقد يؤدي قول قيل في سياقين مختلفين إلى تأويلين مختلفين حيث يتحكم السياق أساساً في بنية التأويل الخطابي مثلما يتحكم في بنية إنتاجه، لذا لا يمكن التعامل مع النصّ أو الخطاب بمعزل عن سياقه الفعليّ والإنجازي الذي تستخدم فيه اللغة، وفي هذا الموضوع يطرح فان ديك جملة من الأسئلة من قبيل: ما النصّ؟ وكيف نحلل نصّاً؟ إنّ تحديد مفهوم النصّ هو أمر تكتنفه صعوبة بالغة لا يمكن نكرانها، ويعرفه قائلنا: «فلنحدد، أولاً، بأننا نرى "نصّاً" من النصوص "المكتوبة" (المطبوعة)، وإن كنّا في اللغة الجارية نستعمل كلمة "نص" جوهرياً بالنسبة إلى النصوص المكتوبة أو المطبوعة... قد يستطيع النص، على نحو جيد، أن يتألف من جملة واحدة أو حتى من كلمة واحدة، وذلك كما في الأمر: "تعال"»¹⁵. وعليه، فإنّ ما يرتبط بمفهوم النصّ هو النسق الذي تمثله وحدات لغوية معينة في تتابعها مجسّدة معنى تاماً وقابل لأن يكون مفهوماً.

توقفت اللسانيات البنيوية كما أسلفنا القول عند حدود وصف الجمل، ولكن في علم النصّ يتحدّث فان ديك عن قواعد النصّ حيث يقول: «وأما في علم النص، فإننا نقوم بخطوة إلى

من زاوية أخرى كلّ من ش. بالي C. Bally و. بنفنيست ، وقد وقفا في أبحاثهما على بعض طرق اشتغال هذه الظواهر القابلة للبنية Structurables، إذ «كان ش. بالي يطمح إلى تأسيس لسانيات الكلام، موازاةً مع لسانيات اللسان التي انشغل بها دي سوسير بالخصوص، وكان ذلك بتبيان، وبصورة دقيقة، حدود الواحدة بالنسبة للأخرى، وكذا العلاقات المتبادلة بينهما».²¹

أما إ. بنفنيست فقد بيّن الوضع الخاصّ بالجملة كوحدة للكلام أو الخطاب، وهذا بعدما قابل بين اللسان كنظام من الأدلة وبين الخطاب الذي هو اللسان في وظيفته التواصلية، أي من حيث هو تأدية للسان في وضعية حقيقية للاستعمال اللغوي، ويكون الخطاب في هذه الحالة مجالاً للإبداع وإنتاج الكلام بأشكال مختلفة باختلاف الأفراد والسياقات. وقد اقترن مفهوم الخطاب لدى إ. بنفنيست بجريانه في التواصل، وكيفية تشكّله وفق معطيات السياق، وذلك بالتركيز على طرفي الخطاب والمقاصد المراد تمريرها. وعلى هذا، يجوز القول إنّ التفكير في الظواهر الكلامية لدى كلّ من ش. بالي وإ. بنفنيست قد ساهم في بناء موضوع الخطاب.

وأسهمت الدراسات في مرحلة نقد البنيوية في إعادة النظر في موضوع الدرس اللساني والتنبيه إلى ضرورة إدراج الظاهرة الكلامية ضمن اهتمامات الدّارس، وتبيان أهمية البعد التواصلية للنشاط اللغوي انطلاقاً من مبدأ أنّ الجملة ليست مجموعة من الكلمات بقدر ما هي نسق لغوي مرتبط بما يريد المتكلم تبليغه. وقد تحدّدت فيما بعد أهمية التركيز على العلاقة بين ظروف التواصل وأشكال الاستعمال اللغوي بعد النتائج التي توصلت إليها اللسانيات الوظيفية في موضوع النحو الوظيفي.

ارتسمت بعد هذا معالم لسانيات جديدة هي لسانيات ما بعد الجملة في اهتمامها بما يتجاوز الجملة إلى النصّ كبنية أكبر من شأنها تجسيد الجانب الأدائي للغة، وذلك في ترابط عناصرها واتساقها في وحدة نصّية تحمل بصمات الفرد المتكلم صاحب النصّ، وهذا «باعتبار أن النص هو الطريقة (الخاصة) الملموسة التي يُنصص بها الكلام، أو هو الطريقة الخاصة التي بها ينبني الكلام ويُنبنى. وهذا يقتضي أن النص ينطوي على بنية التكلم (الخطابي) ونظامه في موقف ما من مقامات التكلم، وهذا يعني أن النص، وبخاصة النص الأدبي، ينطوي على بنيتين متداخلتين

تتوفر في أي نص لغوي حتى يقوم بوظيفته كنصّ، وتتعلّق هذه الخواص بسمات أسلوبية ونحوية ودلالية تشكّل البنية الداخلية للنصّ، فلا يُكتفى بوصف الخصائص اللغوية وتحليلها، بل ينبغي الاعتداد بالتصورات والفهم والتلقي، فنحو النصّ لا يقرّ باستقلالية الجملة على مستوى الدلالة، بل يقضي بمراعاة الدلالات السابقة عنها واللاحقة لها في مدرج النصّ. وعلى هذا الأساس فإنّ تحليل النصوص يتجاوز تحليل الجملة فالمعنى الكلي للنص يتجاوز مجموع المعاني الجزئية للمتواليات الجمالية التي تكونه لأنّ النص ينتج معناه ودلالاته بالأساس من خلال الجدل والتفاعل الذي يحصل بين أجزائه فيتّهم التركيز على الانسجام الداخلي بين الدلالات الجزئية.¹⁹ ويمثّل النصّ بنية معقدة مترابطة الأجزاء لكنّها متشابكة، كما أنّه ليس لغة فقط، وإنّما هو كذلك إنجاز في موقف تواصلٍ واضح المعالم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ما تحقّق في مجال الدراسات اللسانية قد أفاد مجال لسانيات النصّ بجملة من المفاهيم والإجراءات والأدوات المنهجية غير أنّ لسانيات النصّ حاولت التوسّع في البحث عن نماذج أشمل وأقدر على الإلمام بأبعاد الظاهرة النصّية، ورسمت لنفسها حدوداً منهجية، كما حدّدت الإشكاليات التي عليها أن تطرحها على نفسها.

4. لسانيات ما بعد الجملة / لسانيات الخطاب :

انطلقت الاتجاهات اللسانية ما بعد البنيوية من حيث توقّف الدرس اللساني البنيوي فيما يخصّ تحليل المدوّنة الكلامية، والذي لم يتجاوز حدّ الجملة كأكبر وحدة تتكوّن من وحدات أصغر منها تندرج على مستويات مختلفة، وإنّ أول من أثار من اللسانيين إمكانية توسيع مجال التحليل اللساني إلى ما بعد الجملة هو ز. هاريس Z. Harris مؤسس المنهج التوزيعي، وقد بيّن بدقة كيف يمكن معاينة سلسلة من العناصر المشكّلة لأصناف لغوية بواسطة المنهجية التوزيعية، وبصورة يُبقها في مجال لساني محض».²⁰

انصبّ اهتمام ز. هاريس على تحليل الكلام في طبيعته التسلسلية في شكل متتاليات الجمل التي تكون مجموعة مغلقة من وجهة نظر لسانية توزيعية، وكان له بذلك الفضل في فتح أفق جديد للدراسة اللسانية باعتماد إمكانية وصف الكلام على أنه تنظيم ما بعد الجملة. كما اهتم كذلك بظواهر الكلام لكن

باستبعاد مفهوم اللسان من التصوّر اللساني الجديد للظاهرة اللغوية بقدر ما هو إقرانه بالوظيفة التي وُضع من أجل تحقيقها، كجانب جماعي واجتماعي في اللغة كما قال دي سوسير.

ونرى أنّ مثل هذا التصوّر من شأنه تكريس مفهوم اللغة منظور إليها من حيث هي خطاب في بنيته اللسانية وماده الاجتماعي، أي في ارتباطه بطوروف إنتاجه وتحقيقه للتأثير على الآخر، وفيما هو شكل من أشكال الفعل الذي يهدف إلى تغيير وضعية معيّنة وإثارة ردود أفعال المتلقين، وهو ما تتضمنه أفعال اللغة مثلما حددها كل من ج. أوستين J. Austin و ج. سيرل J. Searle،²⁴ ويعدّ هذا التصوّر ضمن التوجّهات التي فتحت المجال لقيام لسانيات الخطاب.

ومن المفيد التذكير في هذا الموضوع بأنّ هذه "اللسانيات الجديدة"، إنّ جاز القول، لا تعني الاهتمام حصرياً بتحليل الخطابات ووصفها وصفا لسانياً فيما يقابل بالضرورة ما كانت عليه لسانيات اللسان، ذلك أنّ ما يؤخذ في الاعتبار في هذا النوع من الدّراسات، أو تحليل الخطاب هو تنوع الاتجاهات وإجراءات تحليل المدوّنات على اختلاف طبيعتها، إذ «توجد تحليلات للخطاب تغلب عليها الصبغة الاجتماعية، وأخرى تغلب عليها الصبغة اللسانية، وثالثة تغلب عليها الصبغة النفسانية؛ ويضاف إلى هذا التفرع ما بين التيارات من اختلافات»،²⁵ وهذا توسّع مجال تحليل الخطابات، واتخذ اتجاهات مختلفة، وأصبح في الوقت ذاته يُمثل مفترق طرق لمختلف العلوم الإنسانية.

وقد قام البحث اللساني ما بعد البنيوي على مفهوم الخطاب كمفهوم محوري، وعمد إلى ضبط معطيات الوصف والتحليل، وقد فرض الاشتغال على اللغة في وضعية الاستعمال إدراج معطى السياق-سياق إنتاج الخطاب- من حيث هو مكون أساسي لما يتشكل كخطابات في وضعية تواصلية معنية، و«يحول الخطاب على عناصر السياق الخارجية في إنتاجه وتشكيله اللغوي، وكذلك في تأويله. ممّا يفترض معرفة شروط إنتاجه وظروفه، كما أنّ هناك فرقا في العلامات المستعملة، فقد ينتج الخطاب بعلامات غير لغويّة كما هو الحال في التمثيل الصامت، أو الرسم الكاريكاتوري، أو الخطاب الإعلاني التجاري الذي قد يقتصر على استعمال علامات غير لغويّة».²⁶

ومتلازمتين؛ بنية التكلم النصي الداخلي الخاص، وبنية التكلم الخطابي الخارجي العام، ومن ثمّ، فهو ينطوي على بنية الكلام (الخطاب) العام الذي من شأنه أن يعمم الفرد المتكلّم، وعلى بنية الكلام الخاص الذي من شأنه أن يفرد الفرد المتكلم [...].²²

ومن هذه الناحية فإنّ الفصل النظري الذي أقامه دي سوسير بين اللسان والكلام هو الذي تمّ تكريسه في تصوّر موضوع لسانيات الخطاب، ويتجلّى ذلك في إقرار الدّارسين بالمرجعية اللسانية السوسيرية لمفهوم الخطاب، فيُعتمد مفهوم الخطاب مقابلاً للسان، و«اللغة طبقاً لتحديداتها بأنّها نسق قيم مقدرة تقابل الخطاب، واستعمال في مقام خاصّ استعمالاً ينتقي القيم ويُمكن أن يُحدث قيماً جديدة، ونحن هنا أقرب إلى المقابلة السوسيرية بين لسان وكلام. قال أ.ه. غاردينار (1932 / 1989): (285): "إنّ التمييز بين كلام أو خطاب ولسان اقترحه لأوّل مرّة ف. دي سوسير ودقّقته أنا".²³

إنّ ارتباط مفهوم الخطاب بالظاهرة الكلامية في تجلياتها في الواقع أمرٌ يؤكّد على افتراض بناء موضوع آخر للدراسة اللسانية، وهو الكلام الذي اعتبره دي سوسير جانباً ثانوياً في اللغة، وبالتالي هو غير قابل لأنّ يشكّل موضوع علم اللسان وفق تصوّره هو لهذا العلم. ونعتقد أنّ إعادة الاعتبار لهذا الجانب في الدّراسات ما بعد البنيوية هو في الواقع عودة إلى مفهوم اللغة Le langage في بعدها الأدائي، الذي يُحيل على وظيفتها الاتصالية، في أنّها عبارة عن أداة مرنة يُطوّعها مستعملوها في حركتهم الاجتماعية، أي في انتقالهم من وضعيات اجتماعية إلى أخرى، ويظهر ذلك في إنتاجهم لنصوص كلامية في شكل خطابات يتمّ من خلالها تمرير رسائل ذات طبيعة مختلفة.

وتقتضي هذه النظرة إلى اللغة الاهتمام بالعلامة اللغوية من حيث استعمالاتها، وبالتالي وصفها في حيويّتها بعيداً عن الجمود الذي يوجي إليه وجودها في نظام لغوي مجرد لا يتحوّل. ومن هذه الزاوية يكون من الجدير إعادة تعريفها كعلامة متحركة في جريانها في الاستعمال، وهو الاستعمال الفعليّ لنظام اللغة من قبل ناطقين حقيقيين في أوضاع حقيقية. ويُفضي هذا إلى تعريف اللسان من حيث آليات اشتغاله في واقع الاستعمال بمقتضى النشاط اللغوي لدى الفرد، وفي هذه الحالة لا يتعلّق الأمر

وإنّ انتقال الدراسة اللغوية إلى مرحلة ما بعد البنيوية كرسه في الحقيقة تحوّل في تصوّر اللغة، وذلك من كونها بنية في بعدها النظامي تكمن حقيقتها في صلب بنائها الداخلية، إلى إعادة تعريفها على أنّها خطاب يتمّ بناؤه بإعمال معطيات خارجة عن اللغة نفسها كنظام من الأدلة، والتي تكون جزءاً من خصائص الخطاب الذي يتشكل وفقها. ففي هذه المرحلة إذن عدّت اللغة خطاباً، وهذا في حدّ ذاته عبارة عن تسييق للغة La contextualisation يفترض لمقارنتها منهجاً خاصاً.

ويجدر التركيز في ذلك على أهمية تتبع مسار تشكيل الخطابات من قبل المتكلمين كإنجازات لغوية في سياقات محدّدة، وفي هذا يقول عبد الواسع الحميري: «نجد أن تسييق المقطع اللغوي يمثل ضرورة لتحليل الخطاب؛ إذ من خلال تسييق الخطاب، يتصدى التداوليون الأنجلوساكسون، وبخاصة الذين هم من شيعة فتجنشتاين وأوستين لدراسة الخطاب وخصوصياته، فعلى عكس سيميائي مدرسة غريماس، فإن التداوليين، في فلسفة اللغة، أو في اللسانيات سواء بسواء الذين يقبلون وجهة تسييق المقاطع الخطابية، يدافعون عن الدعوى التي تقضي بأن السياق لا يوجد في النص، وأنّ ما يوجد، في النص، هو التوتر التكويني بين الخطاب وسياقه».²⁹ وتثير هذه الفكرة قضية اقتران الخطاب بسياقه، وإنّ اللافت للانتباه أنّ ما يعتبره اللسانيون سياقاً، التداوليون منهم بالخصوص، ليس مجرد إطار ينظّم النشاط اللغوي، وإنّما هو عبارة عن مجموعة من الشروط غير اللغوية التي تحدّد أساساً آليات الكلام وبنية الملفوظات، أي أنّها تحكم إلى حدّ بعيد عملية إنتاج الخطابات، وتفرض أشكالاً خطابية دون أخرى، فهي تشكّل جزءاً من طبيعة هذه الخطابات وحيث معناها.

ونميل إلى الاعتقاد في مسألة اقتران خصائص الخطاب ومعناها بسياق إنجازها بأنّ هذا ما تنهض به بشكل من الأشكال الدراسات القائمة حول التلفظية، وذلك من خلال تركيزها على ما يُعرف بعملية "التحيين". ويُمكن القول إنّ «التحيين» ملتحمة بوجود التمييز من نوع لغة/كلام. والمرجع عامّة هو ش.بالي (1965: 82) [إذ يقول]: «وظيفة التحيين تمرير اللغة في الكلام؛ وبالتحيين الجبّي تصبح كلمة أو مجموعة كلمات معبّرة عن تمثيل، جملة (والجملة هي عمل الكلام في صورته المثلى)؛ وبالتحيين أيضاً

ومن الواضح أن ما يُمثل موضوع لسانيات الخطاب هو آليات تشكّل الخطابات اللغوية فيما تجسّده أبنيتها تحقيقاً لفائدة معينة، والتي يتمّ ربطها بمعطيات السياق الذي أنجز فيه أو ما يعرف كذلك على أنّه وضعية الخطاب. ففي مجال لسانيات الخطاب و«مادام الأمر يتعلق بمعالجة "اللغة" كنشاط فإنّه لا يمكن تجاهل أنّ هذا النشاط في الحقيقة يندرج دائماً في وضعية الخطاب، وهذا "بتناول" المعنى الذي تتضمّنه بالفعل آليات بناء القول، والتي يتمّ تبادلها، وكذا "تأويلها"، وهي، على ذلك تخصّ المقاصد مثلما تخصّ الاستخدامات التي تكون معانيها في علاقاتها بالوضعيات».²⁷

ومن هذا المنظور لا يمكن أن يُختزل مفهوم السياق في كونه الإطار المكاني والزمني الذي يُجرى فيه الحديث فحسب، وإنّما يتسع إلى أبعاد أخرى تبعاً للأشكال التي يتخذها، لكن يتبنى الدارسون مبدئياً تمييزاً أساسياً بين قسمين من السياق: السياق اللغوي الذي يخصّ المحيط اللغوي الذي تردّ فيه وحدات اللغة إنّ في بنية صغرى، بمعنى الجملة أو في بنية كبرى، أي النص؛ والسياق المقامي الذي تتحدّد فيه طبيعة الإطار الذي تتحقّق فيه اللغة كخطاب، وذلك من حيث العوامل الاجتماعية التي تجعل موقفاً ما يختلف عن موقف آخر، كما تتحدّد أنواع عدّة لمفهوم السياق، وهي: السياق النصّي الذي تُجسّده علاقات ما بين مكونات النص، وهي التي تؤدي إلى تماسك النص؛ السياق النفسي، وهو الذي تمثله الحالات النفسية والذهنية لأطراف الخطاب، والتي يكون فهم الخطاب وتأويله وفقها؛ السياق الوجودي، ويُحيل على الفضاء المرجعي الذي تنتهي إليه مضامين الخطاب، ويتعلق بالمحيط المباشر للنشاط الخطابي.

ولعلّ أهم ما انتهى إليه تطور مفهوم السياق في مجال تحليل الخطاب هو وصفه بالحركية والحيوية، الأمر الذي يتّضح في عدم اعتماده كشيء مُعطى مسبقاً، وهذا على أساس أنّ «الخطاب نشاط مشروط (بالسياق) ومغيّر (لذلك السياق) في الآن نفسه. والسياق، وهو معروض في مفتتح التفاعل يُبنى في الوقت نفسه وبالطريقة التي يتمّ بها ذلك التفاعل. والمقام المحدّد بدءاً لا يني يتحدّد بجملة الوقائع الخطابية. وبعبارة أخرى فإنّ العلاقة بين النصّ والسياق ليست أحادية الاتجاه، وإنّما هي جدليّة».²⁸

في المجال البحثي من إشكاليات، فهي على أهميتها التطبيقية في معالجة القضايا المطروحة في الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه يُفترض أن تسائل الباحث من هذه الناحية بالخصوص بمجرد تبنيها لها، وتُجنّب الالتباس الذي قد يقع فيه بسبب تقاطع الحقول المعرفية على هذا المستوى بالذات.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية :

أ. الكتب:

1. باتريك شارودودومنيك مانغونو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيدي وحماّدي صمّود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008.
2. جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النص دراسة لسانية نصية، المركز الثقافي العربي ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2009.
3. خولة طالب إبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2010.
4. دومنيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف ط1، الجزائر، 2008.
5. عبد السلام حيمر، في سوسولوجيا الخطاب، من سوسولوجيا التمثلات إلى سوسولوجيا الفعل الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.
6. عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2004.
7. عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص، المفهوم. العلاقة. السلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008.
8. فان ديك، الخطاب والسلطة، تر: غيداء العلي، المركز القومي للترجمة ط1، القاهرة، 2014.
9. محمد العيد، النص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1، القاهرة 2005.
10. منذر عياشي، العلاماتية وعلم النص (نصوص مترجمة)، المركز الثقافي العربي ط1، بيروت 2004.

ب. المقالات:

يُمكن للعلامات اللغوية أن تصبح عناصر جملة³⁰. وتقوم هذه العملية على تشكيل لغوي ونشاط تلفظي، وتتجلى من خلال العلامات الدالة عليهما مجموعة من معطيات الموقف الكلامي، والتي كانت وراء بناء الخطاب في حدّ ذاته، «فإن تحيّن علامة هو إذن أن تحوّل مفهوما إلى تمثيل مخصوص لذوات متكلمة وتسجله في الزمان والمكان وتضبطه»³¹. ولهذا يكون ربط معنى الكلام بسياقه مبدئيا مرحلة أساسية في حدوث فهم المقول أو الخطاب، ومن المسلّم به أنّ الدلالات تبقى معلقة إلى حين إحالتها على سياق إنتاجها، وهذا ليمّ القبض على المعنى المرتبط بمقاصد صاحب الخطاب.

5. خاتمة:

اتّسم المسار الذي عرفته الدراسات اللغوية في المرحلة ما بعد البنيوية بتشعب مجالات البحث في اللغة مع التقائها في مقاربتها للغة من حيث هي ظاهرة كلامية حيّة، والدعوة إلى ضرورة تجاوز سياق البنيوية الذي وُضعت فيه دراسة اللغة، والذي أدى في نظر نقاد البنيوية إلى هيمنة الشكلائية "العقيمة" على البحث اللساني والأدبي لمُدّة طويلة.

وإنّ فتح باب التساؤل عن اللغة في بُعدها الأدائي قد مكّن اللسانيين من إثارة إشكاليات أساسية لم تكن لتُطرح في لسانيات اللسان بالنظر إلى طابعها الشكلي والمنحى التجريدي الذي أخذته، فتبيّنت ضرورة تجاوز البنيوية اللسانية إلى البحث في كيفية اشتغال اللغة في سياق الحديث، وبدا للسانيين المعاصرين أنّ الظاهرة اللغوية أوسع من أن تُختزل في بنية شكلية، فראوا أنّه من الأجدى وضع الظاهرة الكلامية في صلب الدراسات حول اللغة.

وكان المنحى في اللسانيات مابعد البنيوية نحو إعادة تعريف اللغة بربطها بالمستعمل والمؤل، فأصبحت تُدرس على أنّها خطاب، وكان ذلك وفق ما عُرف بتسويق اللغة. وقد نتج عن هذا التحول في التصوّر البحث عن مناهج جديدة كفيلة بتوصيف اللغة وهي تتجسّد كظاهرة حيّة تتفاعل مع المحيط الذي تُؤدى فيه، فاتجهت الأبحاث نحو تحديد علاقتها بالسياق من ناحية؛ وبمقاصد مستعملها من ناحية أخرى، فقام البحث في اللغة على اعتبارها خطابا يُمثّل ظواهر الواقع، ويمثّل في الآن نفسه ظاهرة في حدّ ذاته. وممّا قد يُقترح في هذا الموضوع هو توسيع النظر في المفاهيم النظرية والإجرائية لتقدير حصافتها في تناول ما يُعرض

11. سعيد حسن بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة، من وظائف تحليل النص، مجلة علامات في النقد، م10، عدد رقم 38، رمضان 1421هـ، السعودية، ديسمبر 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1. Georges VIGNAUX, Le discours, Acteur du monde, Ophrys, 1988.
2. Marie-Anne PAVEAU et Georges-Elia SARFATI, Les grandes théories de la linguistique, Armand Colin/VUEF, 2003.
3. Jean DUBOIS et al., Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, 1973.
4. Geneviève CHAUVÉAU et al., La Grande Encyclopédie Larousse, 1977.

¹⁰ - جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النص دراسة لسانية نصية، المركز الثقافي العربي ط1، الدار البيضاء، 2009، ص35.

¹¹ - فان ديك، الخطاب والسلطة، ترجمة: غيداء العلي، المركز القومي للترجمة ط1، القاهرة، 2014، ص34.

¹² - ينظر: جمعان بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص36.

¹³ - ينظر: منذر عياشي، المرجع السابق، ص 139/138.

¹⁴ - ينظر: عبد السلام حيمر، في سوسولوجيا الخطاب، من سوسولوجيا التمثلات إلى سوسولوجيا الفعل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص24.

¹⁵ - منذر العياشي، المرجع السابق، ص144.

¹⁶ - منذر العياشي، المرجع السابق، ص147.

¹⁷ - Je suis allé au café. J'y ai pris une bière.

J'y ai pris une bière. Je suis allé au café.

Je suis allé au café. La terre tourne autour du soleil.

¹⁸ - سعيد حسن بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة، من وظائف التحليل النصي، مجلة علامات في النقد، عدد رقم 38، م 10، رمضان 1421هـ، السعودية، ديسمبر 2000، ص135.

¹⁹ - ينظر: سعيد حسن بحيري، المرجع نفسه، ص 141

²⁰ . Geneviève CHAUVÉAU et al., La grande Encyclopédie , Larousse, 1977, p p22 et 23.

²¹ . Pierre CAUSSAT et al. , La grande Encyclopédie Larousse, p40.

22. عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص، " المفهوم، العلاقة.

السلطة"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2008، ص139 .

²³ . باتريك شارورو و دومينيك منغون معجم تحليل الخطاب، تر : عبد القادر المهدي وحمادي صمود، دار سينا ترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008، ص180 .

²⁴ . ينظر : المرجع نفسه، ص182 .

²⁵ . المرجع نفسه، ص45 .

26. عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2004، ص39.

²⁷ - Georges VIGNAUX, Le discours, Acteur du monde, p146.

²⁸ - باتريك شارورو و دومينيك مانغون، المرجع السابق ، ص133.

²⁹ - عبد الواسع الحميري، المرجع السابق، ص 132.

³⁰ - باتريك شارورو و دومينيك مانغون، المرجع السابق، ص30.

³¹ - باتريك شارورو و دومينيك مانغون، المرجع السابق ص30.

هوامش البحث:

4.

¹ . Georges VIGNAUX, Le discours, Acteur du monde, Ophrys, 1988, p61.

² . Marie- Anne PAVEAU et Georges – Elia SARFATI, Les grandes théories de la linguistique, Armand colin / VUEF, 2003, p238 .

³ - ينظر: "الدروس" ترجمة الحاج صالح نقلا عن خولة طالب إبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص12.

⁴ . Marie- Anne PAVEAU et Georges – Elia SARFATI, opcit, p166

⁵ . Jean Dubois et al. , Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, 1973, p360.

⁶ . Jean Dubois et al. , p359.

⁷ - ينظر: منذر عياشي، العلامة وعلم النص (نصوص مترجمة)، المركز الثقافي العربي ط1، بيروت، 2004، ص130.

⁸ - ينظر: محمد العبد، النص والخطاب والاتصال ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ط1، القاهرة، 2005، ص7.

⁹ - ينظر: دومينيك مانغون، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف ، ط1، الجزائر 2008، ص 39/38.